

درزية في الجليل وفي جبل الكرمل تطالب فيها السلطات الاسرائيلية بالغاء التجنيد الالزامي « (دافار ، ١٠/٩/١٩٧٨) » .

كما وعقدت اللجنة « مؤتمرا صحافيا في ١٩٧٨/٨/٢٩ في بيت سوكلوف في تل ابيب ، حضره مجموعة من مراسلي الصحف المحلية والاذاعة والتلفزيون ومراسلي الوكالات الاجنبية ووكالة عيتيم الاسرائيلية ، طرح ممثلو لجنة المبادرة الدرزية ، الشيخ فهد قاسم فهد - رئيس اللجنة - والشاعر سمح القاسم والسيدان حاتم حلبي وجهاد سعد اعضاء لجنة المبادرة ، جميع قضايا الطائفة العربية الدرزية ، وفي مقدمتها التجنيد الاجباري « (الاتحاد ، ١/٩/١٩٧٨) ، حيث قال الشاعر سمح القاسم ان « الاكثية الساحقة من شبائنا ترفض التجنيد والذي يطبق باساليب تركية تماما . والدليل على ذلك كبسات البوليس الليلية على عشرات البيوت في قرانا وتعرضه للاهلين بالضرب والاهانات ، ومئات الفرارية ، والمساجين بشكل دائم « (المصدر نفسه) . وردا على سؤال وكالة عيتيم الاسرائيلية : « كيف نعرف ان ما تقولونه صحيح وليس انجرارا وراء هيئات سياسية ضد الدولة ؟ » اجاب سمح القاسم رافعا رزمة كبيرة من العرائض التي وقعها ابناء الطائفة من معارضي التجنيد مشيرا الى مضمونها : « لدينا حقائق وبإستطاعتك ان تأخذ ذلك وان تتحقق مما نقول ، وامامك قرانا العربية ، يمكنك زيارتها والتحقق من ذلك .. اننا نمثل الالاف من ابناء طائفتنا » (المصدر نفسه) .

وهنا اردف حاتم الحلبي : « لدينا ٧ آلاف توقيع » (المصدر نفسه) . وفي نهاية المؤتمر توجه اعضاء لجنة المبادرة الدرزية الى الصحافيين ، طالبين اليهم ايصال

ان يقرر ان كنت عربيا ام لا . انني انتمي الى عائلة متدينة وكان بإمكانني ان احصل على اعفاء من الخدمة لاسباب دينية « (المصدر نفسه) » .

وقد اقامت هذه الظاهرة السلطات الاسرائيلية واقعدتها ، الى حد ان وزير الدفاع عيزر وايزمان ، سارع واعلن ان « الشباب الدرور الذين يعلنون اسلامهم لن يعفوا من الخدمة الاجبارية » (الاتحاد ، ١٩٧٨/٧/٢٨) . كما و « تناولت الصحف الاسرائيلية خبر لجوء الشبان الدرور الى الاسلام ، بكثير من الاهتمام لانها تعتبرها ظاهرة خطيرة » (المصدر نفسه) . وخاصة بعد ان تقدم الطالب الجامعي كمال محمد كيوف بالتماس الى محكمة العدل العليا يطلب فيه « اقرارا معلنا يقضي بانه استنادا الى انتمائه القومي ، هو عربي ، وأنه معدود على الطائفة الدرزية من الناحية الدينية فقط ، والتي هي دين فقط وليست قومية .. واستنادا الى ذلك فانه يطالب بان يسجل في بند القومية في بطاقة هويته : عربي « (هارتس ، ١٥/٩/١٩٧٨) . الا ان محكمة العدل العليا قررت بان « ليس لديها الصلاحية للبحث في هذه المسألة ، وانما الصلاحية معطاة للمحكمة المركزية في حيفا » (المصدر نفسه) ، حيث عارضت نيابة القضاء العامة للمحكمة المركزية الطلب بدورها بحجة ان « الدرور هم ذوو قومية منفردة من ناحية الارتباط الاقليمي ومن الناحية الحضارية والطائفية » . (المصدر نفسه) .

اما « لجنة المبادرة الدرزية » فقد صعدت في المقابل من تصديها لحمولات الارهاب هذه ومن مقاومتها للتجنيد الاجباري ، حيث قامت بحملة واسعة « لجمع التواقيع على عريضة من ١٨ قرية